وبالنسبة للضفة الغربية ، فـان اعلى الاجور دفعـت في الخليـل ٢٠٠ فلس كمعدل عام للاجرة فيها ثم في لواء نابلس ١٩٤ فلسا ، ثم في لواء القدس حيث بلغ معدل الاجرة ١٨٠ فلسا · وهو ادنى معدل اجرة في الضفتين ·

ويبدو ان ارتفاع معدل اجرة العمـل في الوية الضفـة الشرقيـة ، يعـود الى اتساع الاستثمار في الزراعة فيها، والى ازدياد الطلب على الارض ومن ثم على الايدي العاملة ،سواء لاستثمار الاراضي الصالحة للزراعة او لاستصلاح وتطوير الاراضي الزراعية غير المستغلة · ويلاحظ في هذا الصدد ان ارتفاع اجور العمل الزراعي كانت اعلى في المناطق التي وجدت فيهـا اراضي غير مستغلـة بشكـل كامل ، او يمكن تطوير واستصلاح اراضي اضافية فيهـا · وهـذا مـا يفسر ان ارتفاع اجرة العمل الزراعي شمل لواء الكـرك ، وعجلون (ولا سيمـا مناطـق الاغوار الشمالية) والخليل ، وهذا ما يفسر ارتفاع اجرة العمل الزراعي فـي قضاء اريحا ايضا ، حيث كان معدل الاجرة فيه يوازي ٢٠٠ فلس يوميـا مقابـل ١٥٧ فلسا في قضاء القدس و ١٧٠ فلسا في قضاء بيت لحـم و ١٨٦ فلسا فـي قضاء رام الله (١٢) ·

ان التفاوت في مستوى الاجور ما بين المحافظات وما بين المدن ، يشير الـى تفاوت مستوى النمو والنشاط الاقتصادي ويشير الى اسباب الهجرة الاقتصادية الداخلية ، من الضفة الغربية والى الضفة الشرقية عموما ، ونمو عمان والزرقاء واربد بشكل خاص في ظل تمتعها بوتائر عالية في نموهـا الاقتصادي · على ان الانخفاض العام لمعدل الاجـور في الضفتيـن الى ما بين ٢٤٠ فلسا و ٢٢٠ فلسا يوميا عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ على التوالي للمهن غير الزراعية (اي بمعدل دخل يتراوح ما بين ٢ر٧ دينار و ٦ر٦ دينار شهريا و ٤ر٨٦ دينـارا و ٢ر٧٩ دينـارا سنويا للعامل الحائز على عمل ثابت) وانخفاض معدل اجرة العامل الصغير الى ربع هذا المعدل ، وكذلك تراوح اجور العمال الزراعيين اليومية ما بيـن ١٨٢ فلسا في الايام العادية و ٢٢٩ فلسا في المواسم ، ان انخفاض هذه المعدلات فـي الاجور يشير الى المستوى المتدني لدخول العمال والشغيلـة في البـلاد ، ويلقي الضوء ايضا على الاسباب التي كانت وراء الهجرة الواسعة للايدي العاملة من البلاد منذ بداية الخمسينات ·

رابعا : غياب التشريعـات العمالية والحماية لحقوق العمال وحريات التنظيم النقابي

ضاعف من وطأة المشكلات المذكورة غياب التشريعات والقوانين الضامنـة لحقوق العمال الثابته وحتى اكثرها حيوية كحق التنظيم النقابي وحق الاضراب، وادى ذلك الى غياب الحماية القانونة لابسط الحقوق العمالية على صعيد عـدد